

بيع وشراء العملات الأجنبية عبر الانترنت**في ميزان الشريعة**

عبد المجيد ديه*

ملخص

بيع وشراء العملات من المسائل القديمة في الفقه الإسلامي، وقد شرحت ذلك كتب الفقه تحت باب الصرف وهو أحد أنواع البيوع في الشريعة الإسلامية، ولكن كيفية التجارة فيها وحجم العمليات و شروطها وأنواعها، واستعمال وسائل الاتصال الحديثة كالانترنت مثلاً، كلها أمور مستجدة، وهي تشكل مجالا واسعا للاستثمار اليوم.

إن دراسة أنظمة الشركات والمؤسسات التي تستثمر في هذه التجارة، وعقود الاستثمار فيها وصيغها و شروطها أمر يطول كثيرا؛ بسبب كثرتها وتنوعها، ولا يستوعبها هذا البحث القصير، ولذلك فإنني أرى من المناسب أن أركز على بعض الضوابط و الشروط و الصور والأحكام لهذا النوع من التجارة في كل عقد على حدة لمعرفة الأحكام الشرعية لها.

الكلمات الدالة: بيع، شراء، عملة، الانترنت.

المقدمة

استشارني كثير من الناس في شركات تقوم بالتجار في العملات الأجنبية، وهناك تساؤلات كثيرة حول هذا النوع من المتاجرة التي انتشرت انتشاراً واسعاً جداً، وشملت أسواقاً محلية و أسواقاً عالمية تتعامل من خلال وسطاء، فلا بد من التصور الحقيقي لهذه المعاملات حتى يتم الحكم عليها، فالحكم على الشيء فرع من تصوره. فدرست بعض هذه الأنظمة و العقود، ورأيت بعد دراسة وبحث أن أنظمة الشركات كثيرة وعقودها متنوعة، ولذلك أجد صعوبة بالغة في إثبات هذه الأنظمة و العقود في هذا البحث القصير. ثم بعد ذلك توضيح صورتها و حقيقتها و تكييفها الفقهي و أحكامه الشرعية؛ لأن ذلك يطول كثيراً، ولا يتسع له المقام.

وبناء على ذلك فإنني رأيت من المفيد أن أركز على بعض الصور و الضوابط و الشروط لهذه العقود، ولهذا النوع من التجارة عبر الانترنت كي يفقهها المسلمون، وتكون لهم هاديا في طريق هذه التجارة، ولئلا يقعوا في المحظورات الشرعية التي ابتلي بها المسلمون في هذا العصر. وسأبحث بعض هذه الصور و الضوابط و الشروط و الأقسام باختصار شديد مخافة الإطالة التي لا تناسب هذا النوع من البحوث.

وقد دفعتني - إلى التركيز على الضوابط و الأصول و الشروط - تطور المعاملات المالية في العصر الحديث، واختلاف صورها و أساليبها ووسائلها بما يتطلب دراسة جديدة، وتكييفاً فقهيها، وأحكاماً شرعية مبنية على الأصول والقواعد العامة الموجودة في شريعتنا.

وتأسيساً على ما سبق فإنني سأبحث هذا الموضوع المهم في المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف الصرف وشروطه.

المطلب الثاني: البيع و الشراء عبر وسائل الاتصال الحديثة كالانترنت مثلاً.

المطلب الثالث: صور العمليات و حقيقتها.

المطلب الرابع: التكييف الفقهي لهذه العمليات و أحكامها الشرعية.

المطلب الخامس: ضوابط و شروط يجب توافرها في معاملات بيع و شراء العملات الأجنبية عبر الانترنت.

المطلب الأول: تعريف الصرف وشروطه

بيع النقود أو العملات يسمى في الفقه الإسلامي صرفاً، فمن الضروري - قبل البحث في هذا الموضوع - التعرف على معنى الصرف و شروطه كي يكون أساساً لهذه الدراسة.

أولاً: تعريف الصرف لغة و اصطلاحاً

الصرف لغة يدور حول عدة معان، منها: اتزايادة، والبيع، ورد الشيء عن وجهه، وفضل الدينار على الدينار، والتقلب، والقيمة، والفضل، والصوت⁽¹⁾.

* قسم الفقه و أصوله، كلية الشريعة، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن تاريخ استلام البحث ٢٠٠٨/٦/١ وتاريخ قبوله ٢٠١٠/٣/١.

والصرف اصطلاحاً هو: بيع الدين بالدين أي بيع الثمن المطلق بالثمن المطلق، أو بيع الثمن بالثمن⁽²⁾. والأرجح هو بيع الثمن المطلق بالثمن المطلق، أي بيع النقود أو العملات بعضها ببعض. ومثال ذلك: بيع دنانير الذهب أو دراهم الفضة، أو الدينار الأردني باليورو الأوربي... وهكذا...

ثانياً: شروط الصرف: هناك شروط كثيرة للصرف منها:

أ. **عدم التأجيل:** لأن التأجيل يخل بالقبض، أو يمنع القبض الواجب⁽³⁾. ومثال ذلك أن يقول المشتري للبائع: اشتري منك هذه الدولارات بدنانير أردنية لسنة أو سنتين مثلاً.

ب. **التقابض:** أي القبض الفعلي قبل الافتراق بأدائها لحزمة النساء أي تأخير القبض ونقل ابن المنذر الإجماع على اشتراط القبض في الصرف وأدلة الشرطين السابقين كثيرة منها⁽⁴⁾:

أ. قال النبي صلى الله عليه و سلم: "لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها بعض، ولا تبيعوا منها غائباً بناجز" البخاري، صحيح البخاري متن فتح الباري، كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، الحديث رقم (١١٧٧) موطن الاستدلال: "ولا تبيعوا منها غائباً بناجز" أي لا تبيعوا مؤجلاً بحال، والمراد بالغائب أعم من المؤجل، كالعائيب عن المجلس مطلقاً مؤجلاً كان أو حالاً⁽⁵⁾.

وجه الاستدلال: لا "تبيعوا" صيغة نهي، والنهي يفيد التحريم ما لم ترد قرينة تصرفه من التحريم إلى الكراهة، ولكن وردت قرائن تؤيد هذا التحريم. فإذا باع رجل دنانير ذهب غائبة عن المجلس بدنانير ذهب حاضرة في المجلس فإن ذلك غير جائز، والدنانير الغائبة إما أن تكون حالة ولكنها غير موجودة في المجلس أو تكون مؤجلة إلى سنة مثلاً، ففي الحالة الأولى يتمتع التقابض الفوري، وفي الحالة الثانية يؤدي إلى التأجيل الممنوع في مبادلة الأموال الربوية المتحدة العلة، و العلة هنا الثمنية. وبالتالي فإن الحديث يدل على عدم جواز التفرق قبل القبض، وعدم جواز تأجيل أحد البديلين عن مبادلة الأموال الربوية المتحدة العلة.

ب. عن ابن شهاب عن مالك بن أوس أخبره "أنه التمس صرفاً بمائة دينار، فدعاني طلحة بن عبيد الله - رضي الله عنه - فتراضنا، حتى اضطررت مني، فأخذ الذهب يقلبها في يده ثم قال: حتى يأتي خازني من الغابة، وعمر - رضي الله عنه - يسمع ذلك. فقال: والله لا تفارقه حتى تأخذ منه، قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: "الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء" البخاري، صحيح البخاري متن فتح الباري، كتاب البيوع، باب بيع الشعير بالشعير، حديث رقم (٢١٧٤).

موطن الاستدلال:

قول عمر: "والله لا تفارقه حتى تأخذ منه فيقسم عمر رضي الله عنه على نهي الشخص عن التفرق قبل القبض ويستدل عمر بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء". حيث يدل الحديث بمنطوقه على أن مبادلة دنانير الذهب بدنانير الذهب ربا، ويستثني من ذلك ما كان فيه مبادلة فورية و مقابضة فورية و في هذا دلالة على اشتراط القبض في مبادلة النقود بعضها ببعض؛ لأن هاء وهاء بمعنى خذ وهات فوراً دون تأخير للقبض⁽⁶⁾.

3. **عدم الخيار:** أي عدم خيار الشرط؛ لأنه يتمتع القبض ما بقي الخيار؛ ولأن استحقاق القبض مبني على الملك و الخيار يمنعه، وهذا بخلاف خيار الرؤيا و خيار العيب⁽⁷⁾.

ومعنى هذا أنه حتى يكون القبض حقاً للمشتري و يتحقق القبض فإنه يحتاج إلى الملك من قبل المشتري، و الخيار يمنع هذا الملك؛ لأن الخيار يعطي الحق للمشتري بإمضاء العقد أو فسخه.

4. **التماثل:** أي التساوي وزناً في حالة بيع دنانير الذهب بذهب، أو ذهب مصوغ بمصوغ⁽⁸⁾، فيجب التساوي في الوزن عند مبادلة دنانير

الذهب، أو دراهم الفضة بدراهم فضة. وكذلك يجب التساوي عدداً عند مبادلة الدنانير بمثلها، أو الريالات السعودية بمثلها أي النقود الورقية أو المعدنية بمثلها.

بيع وشراء العملات...

عبد المجيد ديه

ودليل ذلك: قال أبو سعيد في الصرف: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: "الذهب بالذهب، مثلاً بمثل، والورق بالورق مثلاً بمثل"، البخاري، صحيح البخاري، متن فتح الباري، كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، حديث رقم (٢١٧٦).

وجه الاستدلال:

يدل حديث بمنطوقه على النهي عن التفاصيل عن مبادلة الذهب و الفضة بعضها ببعض، أي ينبغي المساواة في الوزن عند المماثلة، والمعنى: أن يباع الذهب بالذهب موزوناً بموزون، وكذلك تباع الفضة بالفضة موزوناً بموزون، أي عند التماثل لا بد من التساوي في الوزن. هذه شروط مجردة للصرف ذكرها الفقهاء، وهناك شروط و ضوابط ننزلها على الواقع هذه التجارة؛ لبيان تحققها و مدى الالتزام بها، سنحققها في مطالب آتية.

المطلب الثاني: البيع و الشراء عبر وسائل الاتصال الحديثة:

البيع و الشراء عقد من العقود. والعقد هو ارتباط الصادر من أحد المتعاقدين بقبول الآخر و توافقهما على وجه يثبت أثره في المعقود و يترتب عليه التزام كل منهما بما وجب عليه للآخر^(٩).

فالعقد إذن هو التقاء إرادتين، ودليل على الرضا، ومبنى العقود على الرضا ولما كان الرضا أمراً باطناً لا يمكن الاطلاع عليه يعبر عنه بأمر ظاهر و هو الإيجاب و القبول. والإيجاب و القبول صيغة العقد وهي ركنة عند الحنفية^(١٠).

والإيجاب و القبول كل لفظين مستعملين عرفاً لإنشاء العقد وأي لفظ صدر أولاً فهو إيجاب و الثاني قبول^(١١). ولكن كيف يتحقق هذا الركن عبر وسائل الاتصال الحديثة و منها (الإنترنت)؟

والجواب على ذلك هو أن أحد المتعاقدين يطلب شراء عملة معينة بسعر معين عبر (الإنترنت)، وهذا هو الإيجاب، والقبول أن يقوم المتعاقد الآخر بالموافقة على بيع هذه العملية بهذا السعر المحدد أيضاً عبر الإنترنت، وبهذا يتحقق ركن العقد وهو الإيجاب و القبول عبر وسائل الاتصال الحديثة و منها الإنترنت. وهناك طريقة أخرى لتحقيق هذا الركن، فعرض العملات بأسعار معينة في كل لحظة يمثل الإيجاب، والموافقة على شراء العملات بهذه الأسعار المعينة المحددة يمثل القبول.

وأما فيما يتعلق بمجلس العقد بالنسبة للمفتقرين المتبايعين (الرسالة و الكتابة و الهاتف و الإنترنت ونحوها....) فيكون حيث تصل الرسالة إلى المرسل إليه ثم يرد عليها، وهذا ما أكدته قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٥٤ (٦/٣)، حيث جاء فيه: "إذا تم التعاقد بين غائبين لا يجتمعهما مكان واحد، ولا يرى أحدهما الآخر معاينة، ولا يسمع كلامه، وكانت وسيلة الاتصال بينهما الكتابة أو الرسالة أو السفارة (الرسول)، وينطبق ذلك على البرق و التيلكس والفاكس وشاشات الحاسب الآلي (الكمبيوتر)، ففي هذه الحالة انعقد العقد عن وصول الإيجاب إلى الموجه إليه و قبوله"^(١٢). فإذا وصلت الرسالة عبر الإنترنت وهي تمثل الإيجاب، وفكر المتعاقد الآخر مدة من الزمن ثم رد عليها، فإن هذه المدة التي تفصل الإيجاب عن القبول هي مجلس العقد، فهي حالة يكون فيها المتعاقدان مشغولين بالتعاقد.

وهناك فرق بين مجلس العقد و التقابض الفوري، فمجلس العقد هو المدة التي تفصل بين الإيجاب و القبول، فإذا تم القبول، فقد انعقد العقد، ولا علاقة لهذه المدة بشرط التقابض، وبعد ذلك إذا تم العقد فلا بد من القبض و عدم التأجيل، فلا تعارض إذن.

فإذا تم الإيجاب و القبول فقد انعقد العقد، وإذا تم ذلك فيجب التقابض الفوري و يمتنع التأجيل، وبناء عليه فلا خيار لمجلس في الصرف؛ لأن خيار المجلس يمنع التقابض وهو شرط الصرف. وإذا كان خيار المجلس غير مشروع في الصرف. فإن الصواب أن نفقه مجلس العقد بناء على ما قرره المذهب الحنفي و هو أن خيار المجلس قائم ما لم يتفرق المتبايعان بأقوالهم و ليس بأبدانهم، فإذا اتصل الإيجاب و القبول ثم انشغلا بحديث آخر فلا خيار^(١٣)، وكذلك الصرف؛ لأن المتاجرة بالعملات تحتاج إلى قبض فوري.

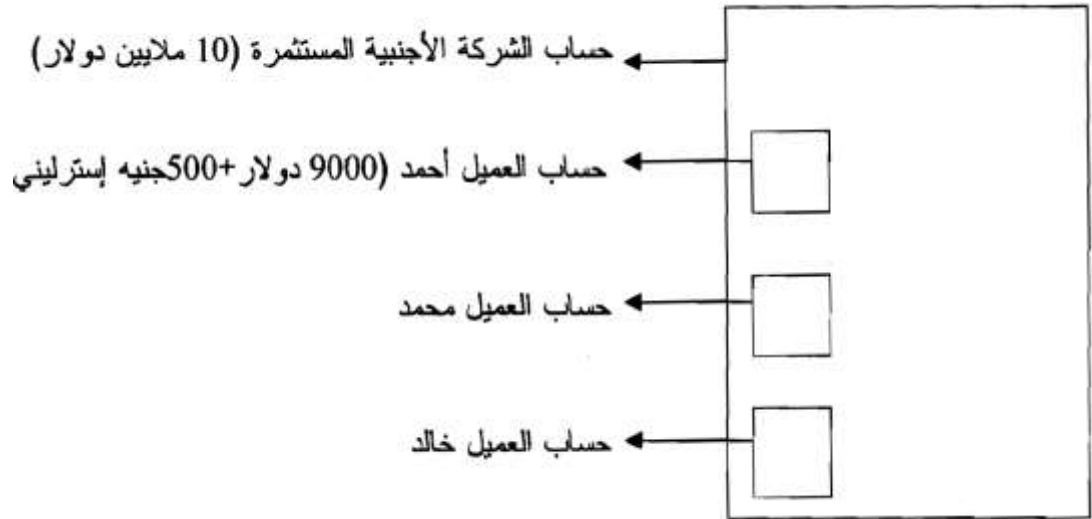
المطلب الثالث: صور العمليات و حقيقتها

هناك صور كثيرة لهذه العمليات لا يتسع هذا البحث لاستعراضها، وقد اطلعت عليها من خلال دراستي لبعض أنظمة الشركات التي تعمل في مجال تجارة العملات، وبعض عقود الاستثمار فيها، ولذلك سأختار بعضها وهي:

الصورة الأولى: يودع العميل مبلغاً من المال (عشرة آلاف دولار أمريكي مثلاً) في حساب الشركة الأجنبية لاستثمارها في تجارة العملات في بورصة (وول ستريت مثلاً). ويتم هذا عن طريق شركة محلية و سيطرة تقدم خدماتها المتمثلة بتحليلات اقتصادية، وخدمات مستقبلية، وجدول بأسعار العملات في كل لحظة، ورسوم بيانية لأسعار العملات و نحوها.

وإن هذه المعاملة تتضمن ثلاثة أطراف هي:

1. المستثمر (الزبون أو العميل)
 2. الشركة المحلية الوسيطة (في الأردن مثلاً) وهي وكيل عن الشركة الأجنبية.
 3. الشركة الأجنبية (في أمريكا مثلاً) التي تقوم بعمليات الاستثمار.
- ويتم استثمار الأموال عن طريق العميل نفسه فهو الذي يقوم بعمليات البيع و الشراء، فإذا أراد شراء جنيه إسترليني مثلاً بناء على دراسة و حركة أسعار، ولنفرض أن سعر الجنيه يساوي دولارين، ويريد العميل الشراء بقيمة ١٠٠٠ دولار، فإنه يشتري ٥٠٠ جنيه إسترليني. بعد هذه العملية يصبح في حساب العميل ما يلي:
- ٩٠٠٠ دولار أمريكي و ٥٠٠ جنيه إسترليني، وهكذا العمليات الأخرى.
- أما صورة تداخل الحسابات مع الشركة المستثمرة فيمكن توضيحه بالشكل التالي:



ويعطى العميل رقم حساب سرياً.

ويمكن طرح السؤال التالي فيما يتعلق بحساب العميل:

هل حساب العميل حقيقي في بنك مثلاً يستطيع التصرف فيه متى يشاء أم حساب وهمي على الإنترنت فقط ولا يمكن التصرف فيه إلا بموافقة الشركة المستثمرة؟

ويتم الاستثمار في هذه الصورة بطريقة أخرى عن طريق الشركة الوسيطة بتفويض من العميل، فالشركة الوسيطة وكيل عن العميل في القيام بعمليات بيع وشراء العملات وتقوم الشركة المستثمرة بتنفيذ ذلك بطلب من الشركة الوسيطة.

الصورة الثانية: المضاربة: هناك شركات تقوم بالمضاربة في أموال المستثمر في مجال العملات من خلال ما تملكه من تراخيص تمكنها من

الدخول إلى أسواق العملات، ومن خلال ما تملكه من الخبرة في هذا المجال وضمن شروط يحددها العقد و تتقاضى الشركة لقاء ذلك نسبة من الأرباح المتحصلة ولا تتحمل شيئاً من المخاطر التي ليست سبباً فيها.

فرب المال هو العميل، والشركة التي تقوم ببيع و شراء الصفقات في النقد هي المضارب، والعمل هو الاستثمار في مجال العملات المختلفة في البورصات العالمية، وتوزع الأرباح على النحو التالي:

٧٠% للطرف الأول (العميل) وهو رب العمل

٣٠% للطرف الثاني (الشركة) وهو المضارب مقابل جهده.

الصورة الثالثة: الاستثمار بفائدة: في هذه الحالة يفوض المستثمر إدارة المحافظ الاستثمارية باستثمار أمواله وفق الطرق والأسس التي تراها مناسبة لتحقيق الربحية من خلال المتاجرة بالعملات والأسهم و مؤشراتها في الأسواق العالمية. يتم العمل وفق هذه الطريقة بحيث يتم تحقيق نسبة أرباح تتراوح بين (١٠%-١٥%) من رأس المال يتسلمها المستثمر في نهاية كل ٣٠ يوم عمل فعلي و يتحمل المستثمر ما نسبته ٥% من المبلغ المدفع كخسارة في حالة حدوثها.

ويتم إيقاف الاستثمار من قبل إدارة المحفظة إذا وصلت نسبة الخسارة ٥% من المبلغ المدفع من قبل المستثمر وفي حال حدوثها يتحملها المستثمر. وإذا زادت نسبة الخسارة عن ٥% فإن إدارة المحفظة تتحمل هذه الزيادة في الخسارة. ولا تتحمل إدارة المحفظة أية مسؤولية عن الخسائر إلا إذا كانت ناجمة عن إهمال أو تعد أو تقصير.

وهذه الصور أمثلة فقط على صور كثيرة تضمنتها أنظمة الشركات و عقودها الاستثمارية، وفهمتها من أهل الاختصاص في هذا المجال، وقد اقتصرنا على وصف بعضها، وأحجمت عن ذكر أسماء هذه الشركات العاملة في أسواقنا حتى لا أصدر حكما عليها، وإنما اكتفيت بذكر أوصاف و ضوابط و أحكام تشكل معالم و منارات يتعرف بها الناس على الحلال و الحرام و الصحيح و الفاسد في هذه المعاملات.

المطلب الرابع: التكيف الفقهي لهذه العمليات وأحكامها الشرعية

الصور التي ذكرتها مسائل مستجدة تحتاج إلى تكيف فقهي ثم بيان الحكم الشرعي بعد ذلك.

فأما الصورة الأولى: تقوم الشركة الوسيطة نيابة عن العميل ببيع و شراء العملات بتفويض من العميل مقابل أجرة محددة، والوصف لهذه العملية هو وكالة بأجرة، والوكالة جائزة شرعا بأجرة أو بغير أجرة كما هو مقرر فقها. ومثال ذلك: تأخذ الشركة الوسيطة:

1% من رأس المال العامل كرسوم إرادية، و ٥% من صافي الربح، أو حسب الاتفاق، وهذه هي العمولة مقابل الوكالة.

وإذا كان المستثمر هو الذي يقوم بالعملية و الشركة الوسيطة تقدم له الخدمات اللازمة مقابل عمولة. فإن التكيف الفقهي لهذه العملية هو الجعالة (أي أجرة مقابل خدمة). ومثال ذلك: أن تأخذ الشركة عشرين دولارا عن كل عملية بيع و شراء كعمولة مقابل الخدمة التي تقدمها الشركة الوسيطة.

والصورة الثانية: أن تأخذ الشركة المال من المستثمر لتستثمره في بيع و شراء العملات، فالمستثمر هو رب المال، والشركة هي المضارب، ولعملية شركة مضاربة، ويكون الربح حسب الاتفاق و الخسارة عر رب المال. والمضاربة شركة جائزة شرعا.

والصورة الثالثة: أن تستثمر إدارة المحافظ الاستثمارية الأموال للمستثمرين مع تحديد نسبة أرباح من رأس المال ونسبة خسائر كذلك من رأس المال ولا يتحمل المستثمر أكثر منها.

وهذه الصورة أقرب إلى القرض بفائدة منه إلى غيره.

فتحديد نسبة الأرباح من رأس المال هو قرض بفائدة وكذلك تحميل المستثمر نسبة خسارة من رأس المال و تحميل إدارة المحفظة الباقي.

هذه الصورة ليست مضاربة؛ لأن المضاربة مشاركة في الربح حسب الاتفاق، والخسارة كلها على رب المال ولا يتحمل الربح حسب الاتفاق، والخسارة كلها على رب المال ولا يتحمل المضارب شيئا منها كما هو في الصورة الثالثة.

ولكن قبل أن أنهي الحديث عن التكيف الفقهي و الحكم الشرعي للعلاقة ما بين المستثمر و الشركة المحلية الوسيطة أقول للعلماء و المفتين والاقصاديين و الباحثين أمورا في غاية الأهمية يجب الانتباه إليها، وهي:

أ. إن المشكلة في هذا النوع من التجارة ليست في العلاقة ما بين المستثمر و الشركة الوسيطة، سواء أكانت وكالة بأجرة، أم جعالة، أم مضاربة، أم عمولة، ونحوها... فهذه ليست القضية المهمة في البحث غالبا، فلا ينبغي التوقف عندها فقط.

ب. إن المشكلة الحقيقية في هذا النوع من التجارة هي ما بعد ذلك: في التجارة في العملات بشكل عام أو ما يسمى بالتجارة في النقود في فقهاء الإسلامي و الغاية التشريعية من ذلك، وفي تحقق الضوابط الشرعية كما هو معروف في الصرف، وفي المضاربة (المقامرة) في الأسواق المالية، وفي عدم

الالتزام بقواعد الشريعة، من غرر واحتكار و استغلال و غبن وربا، وغير ذلك من القواعد العامة و الضوابط الفقهية ومقاصد الشريعة، التي تكمل المعاملات المالية بشكل عام و التجارة في العملات بشكل خاص.

هذه هي مشكلة البحث الحقيقية التي يجب دراستها و مناقشتها ووضع الضوابط الشرعية لها، والحكم عليها وفقا للقواعد العامة و مقاصد الشريعة.

المطلب الخامس: ضوابط و شروط يجب توافرها في معاملات بيع وشراء العملات الأجنبية عبر الانترنت

من دراستي لأحكام الصرف وأركان عقده و شروطه، وحقيقية بعض المعاملات و صورها، وتكييفها الفقهي و أحكامها الشرعية تعرفت على شروط و كليات تصلح أن تكون ضوابط لهذه العمليات و المعاملات و منها:

الضابط الأول: الأنظمة و العقود وفق الشريعة الإسلامية

يري الباحث أن تنص أنظمة الشركات و عقود الاستثمار فيها على أن العمل فيها يكون وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وأرى أن هذا الضابط ضروري وخاصة في بلاد المسلمين التي يهتم أهلها بالحلال و الحرام، والفائدة من هذا الضابط أن يحتكم الناس إلى الشريعة عند الاختلاف، وأن لا تخالف الشركات أحكام الشريعة الإسلامية في عملياتها وأن تلتزم الشركات بضوابط الشرع. وإن عدم النص في أنظمة و عقود بعض الشركات على هذا الضابط يعطي إدارات المحافظ الاستثمارية الحرية في استثمار الأموال بأي طريقة سواء أكانت حلالاً أم حراماً دون مراعاة للضوابط الشرعية، كما ويجب مراقبة هذا الضابط و تطبيقه عن طريق مستشار شرعي أو لجنة رقابة شرعية تشرف على هذه المعاملات، وتعتمدها إن كانت موافقة للشريعة و ترفضها إن كانت غير ذلك. ومثال ذلك: قرأت في أنظمة بعض الشركات التي عرضت علي أنها تنص على أن أدوات الاستثمار جميع السلع، وهذا يعني أنها قد تكون محرمة كالخمر و الخنزير والدخان، أو العملات المزورة المزيفة، والنص على العمل وفق الشريعة يمنع التعامل في مثل هذه الأشياء؛ لأن محل العقد المحرم.

الضابط الثاني: التقابض الفوري

المتاجرة بالعملات صرف، واتفق العلماء على أن من شروط الصرف أن يقع ناجزاً. وقال أبو حنيفة و الشافعي: الصرف يقع ناجزاً، ما لم يفترق المتصارفان بأبدانهما⁽¹⁴⁾، فيقع الصرف ناجزاً، ويتم التقابض ما لم يفترق المتصارفان، فإذا تسلما قبل الافتراق يقع ناجزاً سواء تعجل القبض أو تأخر، وإذا افترقا دون قبض بطل الصرف، وهو الصواب عندي. ويتم القبض بعدة طرق منها⁽¹⁵⁾:

1. توكيل بإجراء عمليات الصرف عن طريق مؤسسة أو شركة أو بنك.
2. القبض الفعلي الحقيقي و يتم باليد أي بالمناولة.
3. قبض حكمي باعتبار القيود المحاسبية، والتسجيل في الحساب قبض حكمي يسد محل القبض الحقيقي و يؤدي المعنى نفسه، وذلك على اعتبار أن المراد من القبض هو التعيين الذي تثبت به الحقوق، وغاية القبض هي إثبات اليد، وتمكن الإنسان من التصرف في الشيء تصرفاً مطلقاً، والعرف يقضي بأن القيد المصرفي في قوة القبض الحقيقي. وقد ذكر مجلس مجمع الفقه الإسلامي في قراره رقم ٥٣ (٦/٤) صوراً للقبض الحكمي المعتبرة شرعاً و عرفاً منها:

- 1- القيد المصرفي لمبلغ من المال في حساب العميل في الحالات التالية:
 - أ. إذا أودع في حساب العميل مبلغ من المال مباشرة أو بحالة مصرفية.
 - ب. إذا عقد العميل عقد صرف ناجز بينه و بين المصرف في حال شراء عملة بعملة أخرى لحساب العميل.
 - ج. إذا اقتطع المصرف - بأمر العميل - مبلغاً من حساب له إلى حساب آخر بعملة أخرى، في المصرف نفسه أو غيره لصالح العميل أو لمستفيد آخر، وعلى المصارف مراعاة قواعد الصرف في الشريعة الإسلامية.
- ويغتفر تأخير القيد المصرفي بالصورة التي يتمكن المستفيد بها من التسليم الفعلي، للمدة المتعارف عليها في أسواق التعامل، على أنه لا يجوز للمستفيد أن يتصرف في العملة خلال المدة المتفردة إلا بعد أن يحصل أثر القيد المصرفي بإمكان التسليم الفعلي؛ لأنه إذا تصرف في العملة قبل التسليم يكون قد باع شيئاً لم يقبضه، والقبض شرط في صحة الصرف، ودليل ذلك الحديث: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: الذهب بالذهب ربا إلا هاء و هاء" البخاري، صحيح البخاري متن فتح الباري، كتاب البيوع، باب بيع الشعير بالشعير، حديث رقم (٢١٧٤).
- فالمستفيد ملك العملة و لكنه لم يقبضها، وبما أنه يشترط القبض في الصرف، فلا بد أن يقبضها حتى يبيعها بعد ذلك وتأخير القيد المصرفي لضرورة التعاملات المعاصرة اليوم.
- 2- تسلم الشيك إذا كان له رصيد قابل للسحب بالعملة المكتوب بها عن استيفائه وحجزه المصرف.

ويكون قبض الشيك قبضاً حكيماً بالشروط التالية⁽¹⁶⁾:

أ. أن يكون مصدقاً.

ب. أن يكون له رصيد كامل في المصرف المسحوب عليه.

ج. أن يكون مؤرخاً للسحب في اليوم نفسه.

ويجوز التوكيل بالصرف كما يجوز توكيل آخر بالقبض و الاقباض عن المتعاقدين قبل افتراقهما، فان افترقا قبل ذلك لا يصح⁽¹⁷⁾. والحكمة من اشتراط التقابض في بيع النقود هي حماية النقود، والنقود من أهم حاجات الناس وأعظم مقومات حياتهم، وذلك بمنع تعريضها للتقلبات المفاجئة في التنمية فوق منع احتكارها، أو إخفائها مع الحرص على مصلحة الفقراء من الغبن و الاستغلال⁽¹⁸⁾.

وبناء على ما سبق فإن بعض العمليات التجارية تتم عن طريق توكيل شركة وسيطة في الأسواق العالمية بالقيام بهذه العمليات، بشرط عدم التعامل بالأشياء المحرمة، وهذا لا مانع منه، ولكن ما دامت الشركة الوسيطة تقوم بوظيفة الوكالة في المتاجرة و القبض فإنها يجب أن تتصرف في حدود الوكالة فقط، ولا يجوز أن تلزم المستثمر بشيء لا يريده، فلا يجوز للوكيل أن يلزم الموكل بشيء لا يريده و يخالف مقتضى عقد الوكالة. ولقد درست كثيراً من الأنظمة و العقود لهذه الشركات، فأثارت عندي تساؤلات منها: هل تستلم الشركة رأس المال المراد استثماره و تضعه في حسابها، أم أن هناك حساباً خاصاً للعميل تجري فيه العمليات المختلفة؟ أم أن حساب العميل جزء من حساب كبير للشركة؟

كيف يكون حساب العميل في الخيارات المختلفة الثلاثة؟

وكيف يكون حساب الشركة في الخيارات الثلاثة؟

كيف يتم القبض في هذه العمليات المختلفة؟ وهل يتحقق القبض الفوري؟

وفي حال التصفية: هل تباع العملات و تحول إلى دولار أم تبقى بالعملة نفسها و تسلم للعميل كما اشتراها؟

هل الحسابات حقيقية بنكية؟ أم وهمية عبر الانترنت؟ وهل المستثمر مسلط على حساب و يستطيع السحب منه متى شاء؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، ومن خلال دراستي للأنظمة و العقود لبعض الشركات رأيت أن العميل لا يستطيع السحب إلا بإذن من الشركة، فالسحب موقوف على إذن الشركة، وليس حسابه حساباً بنكياً مستقلاً يسحب من العميل متى يشاء، والحكم الشرعي في هذه الحالة هو عدم الجواز؛ لأن المستفيد لم يقبض النقود، بدليل أنه ليس مسلطاً عليها؛ وإذا لم يقبضها فالصرف باطل، إلا إذا وكل الشركة بالقبض نيابة عنه. ونقترح في هذا الحال تحويل حساب العميل إلى حساب مستقل يسحب منه العميل في أي وقت يشاء ويودع فيه من العملات بعد كل عملية لتحقيق التقابض الفوري (أي قبض حكومي) بتسجيل العملات في حسابه الخاص، ودليل ذلك هناك شركات يسحب منها بواسطة بطاقات الائتمان. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لنفرض أن حساب العميل:

٩٠٠٠ دولار و ٥٠٠ جنية، فإنه لا يمكن سحبها- في بعض الشركات- بهذه العملات، فالشركة المحلية تحول الجنيهات إلى دولارات حتى و لو خسر العميل و تطيه رصيده بالدولار...

وأقول: هذا تدخل سافر في حساب العميل مما يدل على أنه ليس مسلطاً على حسابه أو العملات التي في حسابه، وهذا يبرهن على أن قبضة للعملات التي اشتراها ليس صحيحاً ولا قبضاً حقيقياً ولا حكماً.

وهذا يدل على أن قبض ٥٠٠ جنية هو قبض وهمي، والعميل ليس مسلطاً عليها أبداً، وهذا ليس من حق الوكيل فلا ينبغي للوكيل أن يشترط هذا الشرط؛ لأن هذا ليس قبضاً، وهنا الخلل. فلماذا تحول الشركة المحلية و الشركة الوسيطة الأجنبية العملات إلى دولارات، والمستثمر ليس مسلطاً على حسابه كاملاً، ويجب أن يستلم العملات التي اشتراها كلها إذا كان قبضها وملكها و مسلطاً عليها.

ومن ناحية أخرى فإن الشركة المحلية تملك تصفية حسابات التاجر في الحالات التالية:

1. في حالة وفاة التاجر أو إعلان فقدان أهليته قضائياً.

2. تقديم طلب إشهار إفلاس.

3. تقديم طلب حجز على أي من حسابات التاجر المحفوظة لدى الشركة المحلية.

4. عدم كفاية الضمانات المودعة لحماية حسابات التاجر.

وفي هذه الحالات يجوز للشركة المحلية أن تقوم بالإجراءات التالية:

- أ. الوفاء بأي التزام قد يقع على التاجر من أموال التاجر الكائنة في حوزتها.
- ب. إتمام عقود العملية الجارية لصالح التاجر.
- ج. ج. إلغاء كافة الأوامر أو العقود المعلقة أو أية تعهدات أخرى جرت بالنيابة عن التاجر.
- و يجوز للشركة المحلية أن تقوم بهذه الإجراءات دون إشعار التاجر أو ورثته أو أوصيائه.
- ونلاحظ من هذه الحالات و الإجراءات أن التاجر أو العميل لا سلطة له على حساباته ولا يملكها ملكية تامة، والشركة الوسيطة مسطرة على الحساب، وتملك تصفيته في أي وقت، وبالتالي لا يتحقق القبض المطلوب.
- ويمكن أن يتم التقابض الحكمي في القيد في الحسابات بين المصارف، ويتم وفق العرف السائد اليوم في شأن التبادل الفوري الذي ينطوي على مهلة يومية عمل يجب أن ينجز خلالها قيد البدلين في حساب الطرفين وفق العرف المصري، وتحتاج لهذه المهلة تجنباً للمشقة و التكلفة الكبيرة، ويجب اشتراط امتناع التصرف فيه قبل اليومين إلا عند القبض الفعلي العرفي أي بعد وقوع التسجيل فعلاً في حسابات الطرفين⁽¹⁹⁾.

الضابط الثالث: عدم التأجيل

عمليات أسواق الصرف نوعان⁽²⁰⁾:

النوع الأول: عمليات صرف عاجلة، ويكون التسليم و التسلم في مجلس العقد، ويجري وفق صور القبض الحقيقي أو القبض الحكمي كما مر سابقاً.

النوع الثاني: عمليات صرف آجلة، وهي عقود على بيع أو شراء صرف يجري تسليمه في المستقبل بناء على ثمن يتفق عليه في الحال. وأجمع العلماء على أنه لا يجوز إدخال الأجل في الصرف؛ لأن الأجل يفوت القبض المستحق بالعقد شرعاً فيفسد العقد و أدلة ذلك⁽²¹⁾:

1. تعارض ذلك مع صحيح النصوص و صريحها التي تشترط القبض. وقد ذكرت بعض هذه النصوص عند بحث شرط التقابض وعدم التأجيل.
2. هنا في العادة علاقة واضحة بين سعر الصرف الآجل وسعر الفائدة، حيث يتم احتساب فوائد على التأخير مما يجعلها تتضمن ربا الفضل و ربا النسبة.

وهناك أمر له علاقة بالتأجيل و هو المواعدة في الصرف، وهي إخبار عن إنشاء التزام في المستقبل، ويلزم الوفاء به، ولا يجوز الممتنع عم الوفاء به بل يعتبر الوفاء به من مكارم الأخلاق. والمواعدة غير جائزة لسببين:

الأول: إن اعتبرنا أن ما يقع من المستوردين و المصدرين وعود غير ملزمة، فالغاية المقصودة من التواعد على الصرف لا تتحقق.

الثاني: إذا اعتبرنا أن الأمر يكون وعداً وجرى العرف على احترامه فإن المعروف كالمشروط شرطاً، وتؤول العملية إلى عقد صرف آجل ملزم وهو لا يجوز؛ لأن العبرة في العقود بمعانيها لا بألفاظها و مسمياتها⁽²²⁾.

وهناك أمر يتعلق بالتأجيل وهو الشيك المؤجل، فلا يصح اعتبار الشيك المؤجل صورة من صور القبض الحكمي، فهو فرض بفائدة احتيل عليه بعملية صرف باطلة، فهذا الشيك مؤجل بسعر صرف مرتفع لتعويض النقص في القيمة الشرائية، ووفاء القرض لعملية أخرى يفسح مجالاً للتفاضل مع النساء فيصير القرض ربوياً⁽²³⁾.

وذهب إلى منع التأجيل في الصرف و المواعدة فيه مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم ٩٣ (١١/٥)، حيث ورد في القرار:

" - لا يجوز شرعاً البيع الآجل للعمليات، ولا يجوز المواعدة على الصرف فيها و هذا بدلالة الكتاب و السنة و إجماع الأمة.

- إن الربا و الاتجار في العملات و الصرف التي لا تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية من أهم أسباب الأزمات و التقلبات الاقتصادية التي عصفت باقتصاديات بعض الدول"⁽²⁴⁾.

والحكمة من منع التأجيل في الصرف هي أن بيع النقد بالنقد مؤجلاً ليس له معنى إلا الربا إن اتفق الجنس، ومدخل قريب جداً للتحايل على الربا باسم البيع إن اختلف الجنس، ومن ناحية أخرى فإن المضاربة على النقود - وهي مرض في الأسواق المالية - تؤدي إلى الإخلال بكون النقود واسطة للتبادل، وتؤدي إلى تعكير الاستقرار النقدي⁽²⁵⁾.

وأسواق الصرف الآجلة (العقود الآجلة) محرمة باتفاق، ولكن الخلاف الأسواق العاجلة (السوق القورية أو العقود الفورية "spot")، فهي محلجة إلى تصور حقيقي لها وإصدار الأحكام الفقهية فيها.

الضابط الرابع: أن لا تتضمن هذه المتاجرة غرراً فاحشاً

أن هناك مخاطر عالية في هذا النوع من المتاجرة، فقد يربح المرء سريعاً أو يخسر كل شيء، وهناك أرباح وهمية في رؤوس أموال خاسرة، والخبراء يؤكدون أن درجة المخاطرة عالية جداً، مما يسبب الغرر. وهذه العقود تسمى عقوداً ذات تقلب، فهناك تغير سريع في أسعار العملات و عمولات، ورسوم، وفروقات سعر الفائدة، وهناك ظروف لا يتم فيها التسليم والاستلام، وهناك سلطات تنظيمية محلية و سلطات تنظيمية أخرى في الأسواق الخارجية، والمستثمر لا يضمن ماذا ستفعل هذه السلطات مما يعرض متاجرته بالعملات إلى المخاطرة.

ومن دراستي لهذا النوع من العقود رأيت مخاطرة بسبب الأنظمة الإلكترونية من عطل أو خلل أو خطأ، وكذلك لا يستطيع المستثمر أن يدخل إلى أسواق الصرافة الأجنبية إلا من خلال شركات أجنبية مما يجعل هذه الشركات تتحكم في الدخول في أسواق المال العالمية دون التزام منها بضوابط الشرع التي لا يعرفونها أصلاً، وهذا يشكل مخاطرة أخرى.

وهناك من يرى أن تحديد القيم أمر خارج عن إرادة المتعامل في العملات، وأصبح شأنه شأن القمار والميسر⁽²⁶⁾. وهناك شيء مهم آخر وهو المضاربة في البرصة⁽²⁷⁾، وتعني المقامرة حقيقة، فالمشتري عندما يشتري أسهماً أو عملة بمائة مثلاً يقامر على الزيادة، والبائع عندما يبيع بمائة مثلاً يتوقع النقصان، ويقوم بهذه العمليات الوسيط المالي دون حاجة إلى تسليم و تسليم و قبض فعلي، فكل واحد يضارب الآخر على الصعود أو الهبوط في الأسعار، أي يقامر، ولسوا بحاجة إلى عملات، فإذا ربح المشتري فإن الربح يخصم من حساب البائع، وإذا خسر المشتري فإن الخسارة تخصم من حساب المشتري لحساب البائع، فلا كسب لأحدهما إلا على حساب الآخر، تماماً كالمقامرين، ويعتمدون في هذا على الحظ و الصدفة، فإذا كان الربا روح المصارف فإن القمار روح البورصات⁽²⁸⁾.

وبناء عليه فإن كثيراً من الباحثين لا ينصحون بالتوسع بالمتاجرة في العملات كنشاط استثماري يستهدف الربح على أساس في و ليس على أساس فقهي، ويمكن أن يكفني بالعمليات التي تثبت الدراسات إمكان نجاحها بنسب عالية، خاصة عمليات التحكيم⁽²⁹⁾، تحسباً من أن تؤدي هذه العمليات إلى خسائر متوقعة، وباعتبار أنها لا تتلائم مع المنهج الإسلامي المتميز⁽³⁰⁾. ومن خلال دراستي و اطلاعي على أنظمة وعقود وواقع بعض الشركات فإنني رأيت أن هذه المتاجرة تنطوي على مخاطرة إذ أن وضع العملاء يكون في الغالب ١٠% يربحون و ٩٠% يخسرون، وهذه مخاطرة كبيرة في هذا النوع من التجارات تجعلها أقرب إلى المقامرة منه إلى التجارة العادية الطبيعية، والأصل عندنا تحذير الناس من هذه النسبة العالية من الخسارة، ومنع هذه المتاجرة سداً لذريعة، والمنع هنا يعني الحرمة.

الضابط الخامس: أن يكون التداول حقيقياً و ليس وهمياً

إن المتاجرة في العملات يجب أن تمثل حاجة ملحة للناس، وأن يتعامل الناس فيها وفق حاجات حقيقية كفتح الاعتمادات مثلاً، فلا يتاجر بالنقود لذاتها؛ لأنها وسيلة لغيرها وتقدر بقدرها، والمتاجرة في النقود ليس فيها إنتاجاً حقيقياً. أما إذا كانت المتاجرة و التداول على شاشات صانع السوق (market maker)، وهمي، فربح المستثمر خسارة لصانع السوق، وتجارة صانع السوق قائمة على خسارة العملاء.

وإن من المقرر فقهاً و أصولاً أن أي عقد من العقود له مقاصد ولا بد من فهم الغاية التشريعية لعقد الصرف، فإذا لم تتحقق هذه الغاية و هذا المقاصد فإنها تمنع.

ويقول الاقتصاديون: إن النقود تشبه الحافلات، والحافلات لنقل الناس، والنقود لنقل السلع، وواسطة للتبادل، وتنقل الحافلات فارغة عبث و جنون. ويقولون أيضاً: ٩٥% من التجارة في العملات مضاربات، مما يزيد الفوضى في العالم، ويسبب التضخم، وتعطيل العمل، وضعف التنمية الاقتصادية، وتنمية شهوة الطمع عن الناس، وهجرة الأموال إلى الخارج، بالإضافة إلى أن هذه الأنشطة ليست فيها زيادات حقيقية، وأن الأسواق العالمية صالات مقامرة كبيرة، فإذا آلت العقود إلى الفساد يجب منعها.

فيجب إذن النظر إلى ما تقول إليه هذه التجارة من مفساد، "فالنظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً كانت الأفعال موافقة أو مخالفة"⁽³¹⁾.

نتائج البحث

بالتأمل و النظر في الأدلة السابقة و الاستنباطات والمناقشات و ما انتجته من هذه المناقشات، فإنني أتوصل إلى النتائج التالية:

- 1- المتاجرة في العملات أمر "مباح" شلاعاً بشرط الالتزام بالضوابط الشرعية، وتحقيق الغاية التشريعية من هذه العقود، ودلت على ذلك نصوص الشريعة التي ذكرت طائفة منها.
 2. إن مشكلة البحث، والقضية الأساسية فيه، ليست في طبيعة العلاقة بين المستثمر و الشركة الوسيطة، وإنما فيما بعد ذلك مما يجري في المتاجرة في العملات، ومدى التزامها بقواعد الشريعة و مقاصدها.
 - 3- يشترط في المتاجرة في العملات تحقق شروط الصرف، كما بينها الفقهاء من: التقابض الفوري و عدم التأجيل، والخلو من خيار الشرط، والتماثل عن اتحاد الجنس. ولكن لا يوجد من يضمن أن الأسواق العالمية تلتزم بهذا الشروط.
 - 4- لقد تم بيان حقيقة الصور السابقة و تكييفها الفقهي، ومناقشة ذلك، ويمكن بيان أحكامها على النحو التالي:
- الصورة الأولى:** محرمة شرعاً؛ لأن العميل ليس مسلطاً على حسابه بشكل مطلق، بل لابد من إذن الشركة المستثمرة لقبض ماله، وكذلك إن الشركة المستثمرة لا تعطي العميل أمواله إلا بالدولار، وهذا يناقض شرط التقابض، فكأنه لم يقبض الصرف بالعملات الأخرى، والقبض في هذه الصورة ليس حقيقياً ولا حكماً.
- الصورة الثانية:** جائزة شرعاً؛ لأنها مضاربة، و المضاربة مشروعة بشرط أن تتم امضاربة و الصرف وفق الضوابط الشرعية التي بينها في البحث.
- الصورة الثالث:** غير جائزة شرعاً؛ لأن الأرباح فوائد، وهي نسبة من رأس المال، وليست نسبة من الأرباح المتحققة فعلاً، فهي أقرب إلى القرض بفائدة منها إلى غيره.

وهذه الصورة ذكرت على سبيل المثال لا الحصر.

- 5- إنني أرى ضرورة النص على أن تخضع أنظمة هذه الشركات و عقودها إلى أحكام الشريعة الإسلامية، وأن يكون لهذه الشركات هيئات رقابة شرعية تتميز بالعلم والفطنة و الوعي و التقوي؛ لدراسة العقود و مراقبتها بدقة لتكون، وفق أحكام الشريعة.
- 6- إن معظم العمليات التي تتم في الأسواق المالية (البورصة) تنطوي على مخاطر كثيرة و عالية، وتتم بطريق المضاربة (المقامرة) على صعود الأسعار وهبوطها، معتمدين على الحظ و الصدفة، وهذا يسبب غرراً فاحشاً، وهو ممنوع شرعاً. ولذا يشترط لإباحة هذه المتاجرة أن لا تتضمن غرراً فاحشاً أو مقامرة أو مراهنه يقوم بها الوسيط نيابة عن المتعاقدين دون قبض حقيقي و تسليم و تسلم.
- 7- يشترط لإباحة المتاجرة في العملات أن يكون التداول حقيقياً و ليس وهمياً، وأن تمثل هذه التجارة حاجة ملحة حقيقية للناس، تحقق الغاية التشريعية من الصرف، أما إذا كان التداول وهمياً دون تملك و قبض و تسليم على شاشات الشركة الوسيطة فقط؛ فإن المقصد من العقد لا يتحقق، فتمنع هذه المعاملات.
- 8- إن الاقتصاديين يؤكدون أن هناك آثاراً سيئة للمتاجرة في العملات إذا لم يلتزم بالضوابط التي ذكرت بدقة تامة و بإشراف أهل الاختصاص، ومن هذه المساوئ الاقتصادية: التضخم، وتعطيل العمل، وهجرة الأموال إلى الخارج، وتنمية شهوة الطمع، وعدم تحقيق زيادة حقيقية في الاقتصاد و الدخل القومي، وغيرها... وإذا تأكد لنا هذا المآل السيئ فأن المتاجرة في العملات تمنع، فإنه من المقرر أصولياً أن النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً كانت الأفعال موافقة أو مخالفة .

والحمد لله رب العالمين

الهوامش

- (1) ابن منظور، لسان العرب، ج ٩، ص ١٨٩-١٩٣.
- (2) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٥٣٢. ابن عابدين، حاشية رد المختار، ج ٥، ص ٢٥٧. ابن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير مع تفريرات عlish، ج ٤، ص ٣. ابن قدامة، المقنع، ج ٢، ص ٧٦.
- (3) ابن عابدين، حاشية رد المختار، ج ٥، ص (٢٥٧-٢٥٩). الآبي الأزهرى، جواهر الإكليل، ج ٢، ص (١٢، ١٣). الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٦، ص ٨٨.
- (4) ابن عابدين، حاشية رد المختار، ج ٥، ص ٢٥٨، الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٦، ص ٨٨. ابن قدامة، المقنع، ج ٢، ص ٧٦.
- (5) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ٤، ص ٤٧٩.

- (6) ابن حجر، فتح الباري، ج ٤، ص ٤٧٦.
- (7) ابن عابدين، حاشية رد المختار، ج ٥، ص ٢٥٩، وزارة الأوقاف الكويتية، الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢٦، ص ٥٣٤.
- (8) ابن عابدين، حاشية رد المختار، ج ٥، ص ٢٥٨، الآبي الأزهرى، جواهر الإكليل، ج ٢، ص ١٣.
- (9) القانون المدني الأردني، مادة ٨٧، ص ٣١.
- (10) الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٥٢٩.
- (11) القانون المدني الأردني، مادة ٩١، ص ٣١.
- (12) ١٢. زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، ص (٢٨٨-٢٩٣). القرّة داغي، المقدمة في المال و الاقتصاد و الملكية و العقد، ص (٤٣٤-٤٣٦).
- (13) ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج ٢، ص ١٤٨.
- (14) ابن رشد، بداية المجتهد و نهاية المقتصد، ج ٢، ص ١٤٨. وزارة الأوقاف الكويتية، الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢٦، ص ٣٥٠.
- (15) حوى، صور التحايل على الربا، ص (٤٢٥-٤٣١). أحمد حسن، عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية، ص ٣٣٣. أبو سليمان، فقه المعاملات الحديثة، ص (٥٢٦، ٥٢٧). الشبيلي، الخدمات الاستثمارية في المصارف، ج ٢، ص (٣٧٤-٣٧٠).
- (16) حوى، صور التحايل على الربا، ص (٤٢٣، ٤٢٢). القرّة داغي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، ص ١٣٥.
- (17) الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٦، ص ٩١. فتاوى الخدمات المصرفية، كتاب الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية، الأجزاء ٣، ٢، ١ بيت التمويل الكويتي، فتوى رقم (٤١٨)، ص ٣٨. الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢٦، ص ٣٥٢.
- (18) الدغمي، الصرافة، ص ٣٩.
- (19) كمال، فقه اقتصاد السوق (النشاط الخاص)، ص ١٨٧.
- (20) أحمد حسن، عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية، ص (٣٣٠-٣٤٠). القرّة داغي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، ص (١٣٣-١٣٧).
- (٢١) الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢٦، ص (٣٥٤، ٣٥٥).
- (22) أحمد حسن، عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية، ص (٣٤٠-٣٤٤).
- (23) حوى، صور التحايل على الربا، ص (٤٢١-٤٢٣).
- (24) السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي، ص ٤٣٣.
- (25) كمال محمد، فقه اقتصاد السوق (النشاط الخاص)، ص ١٨٧.
- (26) أبو السعود، المسلم المعاصر، ص (١٠١-١٠٢). أحمد حسن، عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية، ص ٣٣٢.
- (27) البرصة (البورصة): سوق منظمة، تعقد في أماكن معين وفي أوقات دورية، بين المتعاملين بيعاً و شراء للسلع و العملات و الأوراق المالية. ويتم التعامل فيها بالأموال المثلية التي يمكن تحديدها نوعاً وصفة وكمية. ويتم الاتصال بين الباعة و المشترين، الذين لا يعرف بعضهم بعضاً، عن طريق وكلاء أو وسطاء مرخصين (سماسرة). المصري، فقه المعاملات المالية، ص ٢٩٥.
- (٢٨) السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، ص (٤٦٧-٤٧١). المصري، فقه المعاملات المالية، ص ٢٩٥.
- (29) عملية التحكيم: شراء العملات في المكان الذي تكون فيه رخيصة نسبية و يبيعها في المكان الذي يكون سعرها فيه مرتفعاً نسبياً بالسعر العاجل. وهذا يؤدي إلى تحقيق التوازن بين أسعار العملات في أسواق الصرف المختلفة. أحمد حسن، عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية، ص ٣٣٢.
- (30) أحمد حسن، عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية، ص (٣٣٥-٣٣٤).
- (31) الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج ٤، ص ٥٥٢.

المصادر و المراجع

تبوك ابن رشد الحفيد ٥٩٥هـ، محمد بن أحمد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الفكر.

- ابن حجر، احمد بن علي العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار الكتب العالمية، ط ١، سنة ١٤١٠ هـ.
- ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار، بيروت، دار الفكر، سنة ١٤١٢ هـ.
- ابن عرفة، محمد بن احمد الدسوقي (١٢٠١ هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير مع تقارير عيش، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، سنة ١٤١٧ هـ.
- ابن قدامة، موفق الدين عبدالله بن أحمد، المقنع، مطابع قطر الوطنية، الدوحة، قطر.
- ابن منظور، محمد بين علي بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠ م.
- أبو السعود، المسلم المعاصر، عدد ٢٨، سنة ١٩٨١.
- أبو سليمان، عبد الوهاب، ١٤٢٦ هـ، فقه المعاملات الحديثة، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١.
- الآبي الأزهرى، صالح عبد السميع، جواهر الإكليل، بيروت، المكتبة العصرية، ط ١، سنة ١٤٢٠ هـ.
- أحمد حسن، أحمد محيي الدين، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٦ م، عمل شركات الاستثمار الإسلامية فوق السوق العالمية، البحرين، بنك البركة الإسلامي للاستثمار، ط ١.
- بيت التمويل الكويتي، فتاوى الخدمات المصرفية، كتاب الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية، الأجزاء ١، ٢، ٣، فتوى رقم (٤١٨).
- حوى، احمد سعيد، صور التحايل على الربا.
- الدغمي، محمد راكان، ١٤٠٩ هـ/١٩٨٩ م، الصرافة، من منشورات وزارة الأوقاف، مطابع وزارة الأوقاف، الأردن، عمان، ط ١.
- زيدان، عبد الكريم، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة.
- السالوس، علي أحمد، ١٤٢٦ هـ/٢٠٠٦ م، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي، دار الثقافة، قطر، ط ١٠.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللحمي، الموافقات في أصول الشريعة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٥ هـ/١٩٩٤ م.
- الشبيلي، يوسف بن عبدالله، ١٤٢٥ هـ/٢٠٠٨ م، الخدمات الاستثمارية في المضاريف، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١. القانون المدني الأردني، مادة ٨٧.
- القرة داغي، علي محيي الدين، ١٤٢٧ هـ/٢٠٠٦ م، المقدمة في المال والاقتصاد و الملكية و العقد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ١.
- القرة داغي، علي محيي الدين، ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٢ م، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان، ط ١.
- الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع، تحقيق علي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، سنة ١٤١٨ هـ.
- كمال محمد، يوسف، ١٤١٦ هـ، فقه اقتصاد السوق (النشاط الخاص)، دار النشر للجامعات المصرية، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط ٢.
- المواردي، أبو الحسن علي بن محمد، الحاوي الكبير، تحقيق محمود مطرجي، بيروت دار الفكر، سنة ١٤١٤ هـ.
- المصري، رفيق، ١٤٢٦ هـ/٢٠٠٥ م، فقه المعاملات المالية، دار القلم، دمشق، ط ١.
- وزارة الأوقاف الكويتية، الموسوعة الفقهية الكويتية.

Buying and Selling Foreign Currencies via the Internet in Islamic Perspective

Abed Al-Majid Diyah *

ABSTRACT

Buying and selling currencies are an old issue in the books of Islamic figh, which has been discussed under the section of exchange as one of the types of selling in the Islamic sharia, however the methods related to their trade, volume, conditions and types of operations, use of modern telecommunication like the Internet are all new issues, which constitute a major portion of today's investment.

Because they are different, it takes along time to study the systems of companies investing in this sector as well as their investment.

Contracts, forms and conditions, therefore, seem suitable in this study to focus on some of the restrictions, conditions forms and rulings of this kind of trade without going into every single contract.

Keywords: Bying, Selling, Currencies, Internet.

* Faculty of Shari'ah, Zarqa Private University, Zarqa, Jordan. Received on 1/6/2008 and Accepted for Publication on 1/3/2010